لدى تدشين خدمات شركة "واي" للهاتف النقال:

المدير التنفيذي : الشركة ستبدأ رسميا تقديم خدماتها للجمهور قبيل نهاية العام الجاري

رئيس الجمهورية يدشن خدمة هاتف (واي)

وزير الاتصالات لدى تدشين خدمة (واي)

عدن - صنعاء/ذويزن مخشف :

دشن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أمس الاثنين خدمة الشبكة الجديدة للاتصالات النقال في اليمن (هيتس يونيل "واي") كمشغل ثالث يقدم خدمات وفق نظام(جي.اس. ام).

وأجرى الاخ الرئيس علي عبد الله صالح مكالمة مع المهندس كمال الجبري ، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ، وذلك إيذانا بتدشين خدمات شركة "واي" للاتصالات وإعلان انضمامها إلى سوق الاتصالات العاملة في البلاد ، حيث بارك للشركة تدشين خدماتها والتنافس مع بقية الشركات العاملة في مجال الاتصالات باليمن.

ووجه الاخ الرئيس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالالتزام بمبادئ الاتفاقيات وتحسين الشروط في الاتفاقيات الجديدة لأي اتصالات قادمة لان الاتصالات تمثل ثروة هائلة ، وقال "إننا نرحب بهذه الاستثمارات وإن شاء الله يتم تحسين شروط التشغيل القادمة لأي شركات اتصال ترغب في الدخول إلى اليمن".

وعلى هامش حفل التدشين الذي حضره عدد من المسؤولين وممثلي الصحف ووسائل الاعلام المحلية والخارجية ، أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أن تدشين فخامة رئيس الجمهورية لخدمة شركة "واي" للاتصالات يدل على الحرص الكبير للقيادة السياسية على الدفع بالاستثمارات في اليمن قدما ودعمها لقطاع الاتصالات لما له من أهمية كبيرة على الدفع بعملية التنمية وتوفير فرص عمل كبيرة لمختلف شرائح المجتمع. موضحا دور الوزارة في العمل الدائم لإعادة النظر في قيمة خدمات الاتصالات لتقديم هذه الخدمة للمواطنين بما يتناسب ودخولهم.

وعبر الوزير الجبري عن أمله بأن تضيف شركة "واي" المزيد من الخدمات إضافة إلى ما تقدمه الشركات القائمة ، داعيا المستثمرين في مجال الاتصالات للاستثمار في اليمن.

إلى ذلك اوضح عماد حامد المدير التنفيذي لشبكة الهاتف المحمول "واي" ، أن الشركة ستدشن خدماتها رسميا للجمهور بالسوق اليمنية كمشغل ثالث قبيل نهاية العام الجاري .

وفي سياق رده على أسئلة "14 أكتوبر" افاد عماد المدير التنفيذي لشركة (هيتس يونيتل- واي) أن الشركة أنهت كافة التجهيزات الفنية والتقنية لمد خدمات الشبكة في اليمن لتدشينها رسميا قبل نهاية عام 2007 معتمدة في ذلك على أحدث نظام شبكات الاتصالات الدولية من شركة (اريكسون) العالمية المتخصصة في تقديم الحلول المتكاملة في مجال الاتصالات ، مشيرا الى أن شركة "واي" التي ستعمل بنظام (جي.اس.إم) هي تحالف شركات خليجية ستدير عملية تشغيل خدماتها باليمن شركة النقال السورية "سيرتل".

وأكد عماد حامد أن خدمات الشركة ستغطي مختلف المحافظات اليمنية بنشر 300 محطة حاليا وأن دخول الشركة إلى "سوق الاتصالات اليمنية سوف يعزز من قدرة التنافس مع شبكة الاتصالات الأخرى"، وقال "لدينا حاليا نحو 400 ألف مشترك قد تم تسجيلهم عبر نظام(احجز رقمك) الذي دشنته الشركة منتصف العام الجاري ،ونتوقع أن يرتفع العدد مع نهاية النصف الأول من العام المقبل 2008 إلى مليون مشترك".

واضاف إن شركته رفعت رأس مالها إلى أكثر من 400 مليون دولار للاستثمار في اليمن في مجال الاتصالات ، كما وضعت في حسبانها المنافسة الجادة مع الشركات العاملة في هذا المجال من حيث تسعيرة الاتصال وخاصة الشركات التي تستخدم نفس نظام شركة (واي) .

ناقش تقريرا عن الأوضاع الصحية بمحافظات إب والمهرة ومأرب :

البرلمان يستعرض مذكرة الحكومة لتعديل بعض القوانين المتصلة بحماية حقوق الطفل

صنعاء / سبأ :

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي ، نائب رئيس المجلس إلى المذكرة الإيضاحية بشأن مشاريع التعديلات على بعض القوانين في مجال حماية حقوق الطفل المقدمة من الحكومة، تلاها على المجلس الدكتور رشاد أحمد الرصاص وزير الشؤون القانونية.

وأوضحت المذكرة أن الدول المتقدمة اهتمت عند وضعها لسياساتها وخططها بوضع برامج ومشروعات يكون الطفل فيها محور الارتكاز والأولوية سواءً من حيث تلبية المتطلبات الأساسية للأطفال من تعليم وتدريب وصحة وتأهيل وغيرها أم من حيث توفير النصوص والأحكام الدستورية والقانونية التي تكفل للأطفال التمتع بحقوقهم وفي الوقت ذاته توفير الحماية القانونية لهم في مواجهة أي إخلال أو اعتداء قد يؤدي إلى الإضرار بهم.

وأشارت المذكرة إلى أن تنمية قدرات الإنسان وتنشئته تعتمد على أهداف وخواص تأتي في مقدمتها التربية السلوكية التي يحظى بها الطفل أثناء طفولته وهي السبيل لتطوير وتنمية الإمكانات البشرية في أي مجتمع، لافتةً إلى الاهتمام المتزايد من قبل القيادة السياسية برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بكافة المجالات المتعلقة بالطفولة، منوهةً إلى أن هذه الاهتمامات كانت ومازالت من أولويات البرامج والخطط التي تبنتها الحكومة منذ قيام الوحدة وحتى الآن.

وأفادت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أنها في الجانب التشريعي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، كما تم في الوقت ذاته إصدار مجموعة من التشريعات ذات الصلة بالأطفال ، ويأتي في مقدمتها قانون رعاية الأحداث وقانون حقوق الطفل وتضمين بعض القوانين أحكاماً ونصوصاً تعمل على حماية حقوق الطفل أو تحول دون أي اعتداء قد يقع على تلك الحقوق.

وبينت المذكرة أن وضع التعديلات التي أقرتها الحكومة تتجه في جملتها إلى جعل القوانين أكثر دقة وتجانساً وتكاملاً فيما بينها وأكثر توافقاً مع التزامات اليمن المنسجمة مع الاتفاقيات والصكوك والمواثيق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة التي صادقت عليها بلادنا أو انضمت إليها ، مشيرة إلى أن التعديلات ركزت على تحسين وتنظيم الأحكام التي اشتملت عليها نصوص القوانين المعنية بحقوق الأطفال أو المتضمنة أحكاما تتصل بهم وتم إعادة الصياغة اللفظية لنصوص بعض المواد على نحو جعلها أكثر ضبطاً للمعنى وأوضح دلالة على الحكم المقصود من النص، وكذا إزالة التعارض والاختلاف الذي ظهر بين نصوص تلك القوانين التي صدرت في أوقات مختلفة وظروف متفاوتة كل ذلك سعياً لجعل تلك القوانين منظومة واحدة متجانسة وترتيب المسائل التي اشتملت عليها ترتيباً يجعلها متكاملة وليست متنافرة إلى جانب معالجة أوجه القصور التي ظهرت عند العمل بتلك القوانين إذ ظهرت حالات هامة لم يكن لها في تلك القوانين أي حكم على الإطلاق وتم إضافة مواد جديدة مجتمعة في فصول متجانسة أو متفرقة في ثنايا القوانين، كما تم إضافة فقرات جديدة إلى مواد قائمة لتكون مكملة لأحكامها ومتممة لأهدافها ، إضافة إلى ضبط العلاقة بين نصوص هذه القوانين وأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة بموضوعها وإزالة أي تعارض أو اختلاف وذلك حرصاً على جعل التزامات الدولة إزاء هذه المواثيق نافذة وتم وضع نصوص جديدة أو تعديل نصوص قائمة دون إخلال بالمبادئ العامة لأحكام الشريعة الإسلامية أو انتقاص منها.

وأشار وزير الشؤون القانونية لدى استعراضه للمذكرة الإيضاحية بشأن مشاريع التعديلات على بعض القوانين الخاصة بحماية الطفل ان الطفل اليمني يتعرض لجملة من المتغيرات والتحولات التي تحدث في المجتمع كنتيجة حتمية لتطوره أياً كانت تلك المتغيرات سواءً كانت في المجال السياسي أم الاجتماعي أو الاقتصادي او في غيرها من المجالات، منوهاً إلى أن هذه التحولات قد أفرزت واقعاً يحتم إجراء إصلاح قانوني للقوانين ذات الصلة بالأطفال، مفيداً أنه تم تحقيق نمو وتطور في النشاط الاقتصادي والإداري والاجتماعي زادت حاجة الدولة والمجتمع إلى إجراء مزيد من الإصلاحات القانونية لتلبية تلك المتغيرات.

التعديلات هدفت إلى إزالة التعارض بين نصوص القوانين وجعلها منظومة واحدة متجانسة

ضبط العلاقة بين نصوص القوانين وأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي التزمت بها اليمن

وأوضح أن مشاريع القوانين المستهدف إجراء تعديلات على بعض نصوصها في مجال حماية حقوق الطفل هي: مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (45) لسنة 2002م بشأن حقوق الطفل ومشروع قانون بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (24) لسنة 1992م بشأن رعاية الأحداث وتعديلاته ومشروع قانون بتعديل القرار الجمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات ومشروع قانون بتعديل القرار الجمهوري بالقانون رقم (20) لسنة 1992م بشأن الأحوال الشخصية وتعديلاته.

أثر ذلك أقر المجلس إحالة مشاريع تعديل تلك القوانين مع مذكراتها الإيضاحية إلى اللجان المختصة لدراستها وتقديم تقارير بنتائج ما يتم التوصل إليه إلى المجلس للبت فيه من جهة أخرى ناقش المجلس الأوضاع الصحية في ضوء تقرير لجنة الصحة العامة والسكان حول نتائج زيارتها الميدانية لكل من محافظات إب والمهرة ومأرب للإطلاع على مجمل الأوضاع الصحية والسكانية وعلى مستوى الخدمات التي تقدم في القطاع الصحي وذلك تجسيداً للدور الرقابي لمجلس النواب من خلال لجانه المتخصصة.

وقد طرح الإخوة نواب الشعب جملة من الآراء والملاحظات والمقترحات التي أثرت تقرير اللجنة وما توصلت إليه من ملاحظات واستنتاجات وتوصيات استهدفت التأكيد على أهمية تعزيز دور الإدارة الصحية على مستوى ديوان عام وزارة الصحة ومكاتبها في المحافظات وحث المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية بالمحافظات على تفعيل دورها واهتمامها بالقطاع الصحي بما يمكن هذا القطاع الحيوي والهام من تحقيق أهدافه في نشر الوعي الصحي وتعزيز الخدمات الصحية بأشكالها المختلفة.

كما تناولت آراء وملاحظات نواب الشعب وتوصياتهم التشديد على ضرورة تفعيل أكثر لدور ونشاط صندوق الدواء بما يمكنه من تحقيق أهداف إنشائه والعمل على استمرار صرف الأدوية المجانية للأمراض المزمنة والمستعصية والمعدية للمستشفيات والمرافق الصحية ، وأشارت ملاحظات نواب الشعب كذلك إلى أهمية رفع نسبة موازنات القطاع الصحي بما يجعله قادراً على الإيفاء بالمهام والالتزامات المنوطة به على مستوى عموم محافظات الجمهورية ...كما أكدت ملاحظات نواب الشعب وتوصياتهم على سرعة تنفيذ المشاريع الصحية المتعثرة وفقاً لما تم إقراره في البرنامج الاستثماري لقطاع الصحة والسكان ضمن الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م وكذا معالجة أوضاع المعاهد الصحية والمناهج الدراسية المرتبطة بالحياة الصحية .

وفي هذا السياق أوضح الدكتور عبدالكريم يحي راصع وزير الصحة العامة والسكان للمجلس جملة من المهام والمشاريع التي اضطلعت بإنجازها وزارة الصحة العامة والسكان فحظيت بتقدير الإخوة نواب الشعب .. فيما أكد المجلس أهمية استكمال ما تبقى من التوصيات التي أشار اليها الإخوة نواب الشعب والتزم بها الجانب الحكومي، وكلف المجلس اللجنة المختصة بمتابعة ذلك.

وكان مجلس النواب قد أستهل جلسته التي حضرها وكيل وزارة الصحة الدكتور عباس المتوكل وعدد من المسؤولين المختصين في الوزارة ، باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

الى ذلك واصلت اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة وتحليل البيان المالي والموازنات العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة وموازنات قطاع الوحدات الاقتصادية والصناديق الخاصة للسنة المالية 2008م واللجان الفرعية المنبثقة عنها أعمالها أمس في إطار المهام والبرنامج وآلية العمل المنوطة بكل منها.

دويد يعلن انتهاء تحديد وتسليم الأراضي المحددة لمشاريع الشباب السكنية والزراعية

صنعاء /سبأ:

أعلن رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني يحيى عبدالله دويد أن الهيئة انتهت من أعمال تحديد وتسليم الأراضي المخصصة لمشاريع الشباب في الجانبين السكني والزراعي، وذلك في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي.

وقال في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) : "تم تسليم مواقع الأراضي المحددة لجهات الاختصاص ممثلة بوزارتي الأشغال العامة والطرق والزراعة والري وفقاً للبرنامج الزمني الذي حدده رئيس الجمهورية وسبق الإعلان عنه".. مبينا أنه تم التوقيع على وثائق ومحاضر الاستلام بين الهيئة والوزارتين المعنية .

وأشار رئيس الهيئة إلى أن هناك لبس لدى بعض الأشخاص من الفئات المستهدفة بشأن تسجيل أسمائهم ضمن المستفيدين من مشاريع الشباب في الجانبين السكني والزراعي مادفعهم يقبلون على مكاتب الهيئة بالمحافظات لغرض التسجيل ، مبينا في هذا الصدد أن هناك لجنة خاصة بتسيير هذه المشاريع برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي وعضوية الإخوة وزراء ورؤساء الأجهزة المعنية في الحكومة.. موضحاً أن هذه اللجنة هي المعنية بأعمال وضع الأسس والمعايير لتوزيع الوحدات السكنية والزراعية على المحافظات وكذا رسم آليات التنفيذ وآليات الإعلان عن استقبال الطلبات وأعمال التسجيل وأسس ومعايير المفاضلة والاختيار.

ولفت دويد إلى أن اللجنة تواصل اجتماعاتها وأعمالها بوتيرة عالية وفقاً للبرنامج الزمني المحدد لذلك .. مؤكداً بأنه عند انتهاء اللجنة من أعمالها سيتم الإعلان عن المعايير المحددة للتسجيل وتحديد مراكز وآليات استقبال الطلبات في حينه.

وقال "نأمل من الجميع التعاون في عدم إرباك أعمال مكاتب الهيئة نتيجة التردد عليها وتقديم الطلبات في غير موعدها وحتى تتمكن المكاتب من التفرغ للأعمال المناطة بها لنفس الغرض وتسهيل أعمال الجمهور اليومية".

الزوكا يعلن رفع مخصصات مأرب من عائدات النفط ومضاعفة موازنتها التشغيلية

مأرب/متابعات:

أعلن عارف الزوكا محافظ محافظة مأرب أمس عن رفع مخصصات المحافظة من عائدات النفط من خمسة وثمانين ألف دولار إلى مليون ونصف المليون دولارسنويا ابتداء من عام 2008م ورفع الموازنات التشغيلية للمحافظة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في السابق.

وقال الزوكا في المهرجان ألتقييمي الأول للبرامج الانتخابية الرئاسية والمحلية بمحافظة مأرب انه تم إعلان مناقصة مشروع ربط جميع مديريات المحافظة بالكهرباء الغازية تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وان بعض المواد الخاصة بربط المحافظة بالكهرباء وصلت إلى المحافظة حيث سيتم تشغيل الكهرباء الغازية متزامناً مع ربط محافظة مأرب بالكهرباء الغازية.

واستعرض محافظ مأرب في المهرجان الذي شهد حضوراً كثيفاً من الشخصيات الاجتماعية والأعيان والمسؤولين بالمحافظة تقرير موجز عن ما تم اعتماده وتنفيذه لمحافظة مأرب خلال عام من الانتخابات الرئاسية والمحلية.

وبحسب ما أعلنه الزوكا فقد شهدت المحافظة إعلان مناقصات لعدد (96) مشروع مياه في عموم المديريات وبدأ الحفر في معظم الآبار التي ستغطي 80 % من مناطق المحافظة وانجاز مشروع مياه عاصمة المحافظة الذي أصبح يعمل حاليا وسوف يتم استكمال بعض الأحياء التي لم تربط وذلك خلال العام 2008م.

وقال في تصريح نشره موقع "المؤتمرنت" إن العمل في مشروع مياه عاصمة حريب سينتهي العمل فيه قريبا وانه تم اعتماد مشاريع مياه لمديريات الجوبة وصرواح ضمن موازنة 2008م

كما تم اعتماد مشروع الصرف الصحي لعاصمة المحافظة ويجري الإعداد لدراسات مشروع الصرف الصحي لمدينة حريب.

وفي مجال الضمان الاجتماعي أوضح محافظ مأرب انه تم اعتماد ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانين حالة للمحافظة في عام 2007م على الرغم من أن حصة المحافظة الرسمية ستمائة وثمانون حالة فقط

وقال الزوكا: أن ثمانمائة درجة وظيفية تم اعتماد للمحافظة في عام 2007م على مع ان حصة المحافظة لا تتجاوز ثلاثمائة درجة سنويا وأعطي أبناء المحافظة الأولوية في التوظيف في شركات النفط والغاز .

وفي المجال التعليمي قال الزوكا: انه تم اعتماد كلية للتربية وكلية للمجتمع وثلاثة معاهد للتدريب المهني واعتماد بناء عدد من المجمعات التربوية وتنفيذ عدد من المدارس والفصول الدراسية والترميمات لعدد (79) مدرسة منها ما نفذ بشكل نهائي والبعض قيد التنفيذ بما فيها المشاريع المتعثرة واعتماد استكمال وتجهيز خمس وإبعين مدرسة بكافة التجهيزات ستنفذ في العام 2008م.

وكشف عارف الزوكا عن اعتماد (20) منحة دراسية إضافية للمحافظة في الخارج وعدد (20) منحة في الداخل.

وقال محافظ مأرب انه تم تشكيل فريق متكامل بدأ العمل مطلع الأسبوع الجاري لدراسة احتياجات المحافظة في المجال الزراعي بشأن تشجيع المزارعين والاهتمام بزراعة القمح منتقدا القصور في تنفيذ البرنامج المطلوب.

وفي مجال الطرق قال الزوكا انه تم اعتماد سفلتة (58) كم في عاصمة المحافظة وانه سوف يتم البدء في تنفيذ المشروع بعد أن تم إعلان المناقصات الخاصة بذلك .

وفيما يتعلق بالطرق التي تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى وكذلك المديريات ببعضها، قال الزوكا إن هناك توجيهات عاجلة بسرعة تنفيذ هذا المشروع الذي سيبدأ العمل فيه مطلع العام 2008م إضافة إلى التوجيه بتنفيذ عدد من الحدائق العامة في عاصمة المحافظة في العام 2008م.

وأوضح محافظ مأرب انه تم علان مناقصة لإنشاء إذاعة محافظة مأرب إضافة إلى مكتبة وطنية للمحافظة ويجري العمل في تجهيزها حاليا.